فيه يظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة
العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدور
واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات
تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن
اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت محلا
لاثبات التشبيه تعين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم
محلا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امرا
قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يبعد دخول
الكاف ونحوه في هذا يبعد دخول كان وحسب ولا سيما ان يكون
الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول
الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر نحو حسبنا
زيدا اسدا او الذكرة فيما نحن فيه على بابه فدخول كان وحسب عليها
كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملته وحققت سره وجدت
محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة
عجيبة اختص بها الاشد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني
الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه فيه هذا محصول كلامه ومذهب
صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه
لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة
ان شاء الله تعالى **الحقيقة والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو
المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث
المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه
تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع
له والمجاز على استعمال اللفظ في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح
لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة ما لم يتعرض للاصل

مناسب **وقد تقيدان باللغويين ليتميزا** عن الحقيقة والمجاز العقليين
اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا القيد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي
او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا
او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى
مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها
الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء
للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر
ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما
على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث
غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث
اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه
فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني فلان وقتيلة بني فلان
ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح به التخاطب**
اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت
لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
يديك فان لفظ الفرس هاهنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس حقيقة كما انه ليس
مجازا والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب
ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة
بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل
واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع
له في اصطلاح اخر غير الذي به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)